تقـــــــــدير مـــــوقف

السلع المحظورة.. قيود الحرب على التجارة إلى اليمن!

نوفمبر 2023

STUDIES & ECONOMIC MEDIA CENTER
مركز الـدراسـات والإعـلام الإقتصادي

ERT
ECONOMIC REFORM TEAM - YEMEN
فريق الاصلاحات الاقتصاديه - اليمن

تقـــــــدير مـــوقف

السلع المحظورة..

قيود الحرب على التجارة إلى اليمن!

المحتويـــــــــات

- مقدمـة 3
- السلع المحظورة 4
- آلية تدفق السلع إلى اليمن 5-4
- تداعيات استمرار حظر دخول السلع إلى اليمن 6
- الخطوات المطلوبة 7
- مصادر ومراجع 8

المقـــــدمة

شهدت اليمن تحولات كبيرة في مسار التجارة الخارجية بفعل الحرب التي وقعت في أتونها منذ العام ٢٠١٥م، حيث تخضع عمليات النقل البحري لنظام التحالف للتفتيش المرتبط بحظر التسلح الذي فرضه مجلس الأمن الأممي.

وقبل ان يتم فرض قيود كبيرة على السلع الواردة إلى اليمن من قبل " التحالف العربي لمساندة الحكومة الشرعية في اليمن بقيادة المملكة العربية السعودية " كان قد أصدر مجلس الامن التابع للأمم المتحدة القرار ٢٢١٦ في ١٤ ابريل ٢٠١٥م وفوض الدول المجاورة لليمن تفتيش جميع البضائع المتجهة إلى اليمن والقادمة منه إذا توافر معلومات للاعتقاد أن البضائع تحمل أصنافا يحظر توريدها. وأعطاها الإذن عند الكشف عن أصناف محظورة التصرف فيها من خلال إتلافها أو تخزينها أو نقلها إلى دول أخرى من أجل التخلص منها[١].

وجاءت تلك الإجراءات في إطار التدابير المفروضة على الدول لمنع نقل الأسلحة بصورة مباشرة أو بغير مباشرة للمشمولين بالعقوبات الدولية " الرئيس الأسبق على صالح ونجله، وزعيم الحوثيين عبدالملك الحوثي وبعض قادته؛ علي الحاكم، وعبد الخالق الحوثي، والكيانات الأخرى التي تضمنها القرار.

من الواضح ان القرار الاممي قد وضع شرطا للتفتيش " متى توفر للدول المعنية أساسا معقولا للاعتقاد أن البضائع تتضمن اصنافا يحظر توريدها او بيعها أو نقلها "[٢] .

وفي مارس/ آذار ٢٠١٥ فرض التحالف قيودا على السفن التي تحمل الحاويات المتجه إلى اليمن، كما وضع قائمة بالسلع المحظورة تضمنت عدد ٧٠٠ سلعة، وهي المواد " ذات الاستخدام المزدوج " ومنها بطاريات والواح الطاقة الشمسية وأنواع من الأسمدة ومدخلات الإنتاج وبعض معدات المصانع وغيرها ....

وفي هذا السياق اعتمدت الأمم المتحدة آلية للتحقق والتفتيش عام ٢٠١٦ لتفتيش وإصدار تصاريح للسفن المتجهة إلى الموانئ التي يسيطر عليها الحوثيون-صالح حينها.

وبناء على تلك الإجراءات فقد كان لزاما على السفن المتجه إلى اليمن أن تبحر إلى أحدى موانئ الدول المجاورة " جدة، جيبوتي، " قبل ان تتجه إلى ميناء عدن الواقعة جنوب اليمن وتطل على البحر العربي . في حين تتجه السفن المتجه إلى ميناء الحديدة الواقع غرب اليمن ويطل على البحر الأحمر إلى ميناء جيبوتي للتفتيش وفق آلية التحقق التي تقوم بها UNVIM التابعة للأمم المتحدة.

وتستغرق عملية الفحص لعدة أيام وأحيانا أسابيع، وإذا منحت التصريح، تنتقل السفن في كثير من الأحيان إلى "مناطق سيطرة التحالف" في البحر الأحمر، لانتظار فحص التحالف أو منحها الإذن للذهاب إلى الميناء[٣].

السلع المحظورة :

شملت السلع المحظور دخولها إلى اليمن من قبل التحالف؛ ٧٠٠ صنفا من السلع والمعدات حيث جرى منع استيرادها ودخولها عبر المنافذ البحرية والبرية منها موادا كيميائية تستخدمها المصانع، وبطاريات والواح توليد الطاقة الشمسية وقطع غيار معدات وأجهزة اتصالات وغيرها .

وحظر على مناطق سيطرة الحوثيين دخول "السيارات رباعية الدفع وعربات البيك اب وجنوط السيارات المصنوعة من الكروم، والدراجات النارية والمائية، والموالد الداخلة في سفلتة الطرقات وسموم الكلاب الضالة".

وفي مطلع ٢٠١٨م أصدر التحالف قراراً بمنع استيراد مجموعة إضافية من المواد شملت "قطع الألمنيوم والحديد، اليوريا وبعض أنواع الأسمدة، معدات الاتصالات، الدراجات النارية، وسائل الاتصالات (الموبايلات وأجهزة الراديو) وغيرها".

ورغم الحظر إلا أن بعض المستوردين لجأوا إلى المنافذ البرية لاسيما في محافظة المهرة لإستيراد تلك السلع وإدخالها إلى الأسواق اليمنية ولكن بكلفة كبيرة وفي ظل صعوبات ومخاطر متعددة.

آلية تدفق السلع إلى اليمن:

لم تكن عملية استيراد البضائع والسلع إلى اليمن عملية معقدة وطويلة كما هو الحال اليوم، وكانت السفن المحملة بالبضائع تبحر إلى الموانئ اليمنية خلال ١٨ يوم فقط، بينما تستمر عملية الشحن إلى الموانئ اليمنية حاليا شهرين في أفضل التقديرات، وذلك بسبب الإجراءات التي وضعت عقب الحرب حيث فرض على السفن التوجه إلى موانئ الدول المجاورة " جيبوتي، جدة" للتفتيش قبل ان تتجه إلى اليمن، وتزامن ذلك مع حظر استيراد العديد من السلع والمعدات.

وبعد أن كانت تأتي بواخر الشحن مباشرة إلى الموانئ اليمنية باتت تتجه إلى ميناء جده في المملكة العربية السعودية وميناء جيبوتي لتخضع لعملية التفتيش ومن ثم تتجه إلى عدن، الامر الذي يؤدي إلى تأخير الباخرة عن الوصول إلى شهرين في حال كانت قادمة من الهند، في حين تستمر شهر ونصف في حال كانت قادمة من الموانئ المصرية أو ميناء العقبة.

وبالنسبة السفن المحملة بالحاويات والمتجه إلى ميناء الحديدة فإنها تتجه إلى ميناء جيبوتي لكي تخضع لعملية التفتيش من قبل الأمم المتحدة قبل ان تتوجه إلى ميناء الحديدة.

وقد تم استثناء بواخر القمح والمواد السائبة ما يطلق عليها بواخر (RORO) ، والمشتقات النفطية من تلك الإجراءات حيث تتجه مباشرة إلى الموانئ اليمنية سواء إلى عدن أو الحديدة، كما أن البواخر غير المسجلة في نوادي الملاحة العالمية (None Conference Lines) وخاصة تلك التي تأتي من موانى جبل علي أو بعض البلدان الأسيوية ، وبها حمولات حاويات محدودة فإنها تصل مباشرة الى ميناء عدن، ويجرى التأكد من محتوياتها في ميناء عدن[٤].

استحدثت آلية جديدة بشأن استيراد بعض السلع المبلغ عنها كسلع محظورة بما في ذلك قطع غيار المصانع او بعض مدخلات الإنتاج، وبطاريات وألواح الطاقة الشمسية والأسمدة الزراعية، حيث يتم تقديم طلب إلى وزارة النقل اليمنية وهي تقوم عبر مندوبها في المملكة العربية السعودية بالتواصل مع خلية الاجلاء للعمليات الإنسانية التابعة التحالف لإصدار موافقة على استيراد السلعة.

وتأخذ السلع المحظورة وما تسمى بـ " السلع ذات الاستخدام المزدوج " طابعا مختلفا في عملية الشحن إلى الموانئ اليمنية، ففي حال أراد أحد المستوردين اليمنيين استيراد بطاريات او الواح الطاقة الشمسية المحظور استيرادها على سبيل المثال فإن عليه تقديم طلب إلى وزارة النقل اليمنية وهي بدورها تتواصل مع مندوبها في المملكة العربية السعودية لكي يحصل إلى موافقة من خلية الاجلاء الإنسانية التابعة للتحالف وهي ما تسمى MOT والتي تعني تصريح بدخول السلعة إلى اليمن.

ويعتقد العديد من رجال الاعمال بأنه في حال الغيت هذه العملية سيتم توفير الجهد والمال والوقت، إذ تتطلب عملية الحصول إلى الترخيص أسبوعين تقريبا، بل ان الموافقة أحيانا تأتي بالرفض.

ومن المفارقات الحاصلة في الوقت الراهن فإن شحن السلع المحظورة إلى ميناء الحديدة الواقع تحت سيطرة جماعة الحوثي " أنصار الله " لا يتطلب ترخيص MOT من قبل وزارة النقل والتحالف حيث تتجه السلع المتجه إلى ميناء الحديدة إلى ميناء جيبوتي وتدخل مباشرة إلى ميناء الحديدة.

تداعيات استمرار حظر دخول السلع إلى اليمن:

استمرت إجراءات الحصول إلى تراخيص لاستيراد المواد المحظورة كروتين يومي تقوم بها وزارة النقل ومندوبها في المملكة العربية السعودية رغم أن الكثير من التحولات قد جرت على صعيد السياسة والاقتصاد، فقد أدت المشاورات الأخيرة بين المملكة العربية السعودية وجماعة الحوثي إلى السماح بدخول سفن الحاويات إلى موانئ الحديدة بما في ذلك بعض السلع المحظور استيرادها وفقا لقرارات التحالف في بداية الحرب.

ورغم ذلك ما تزال شركات الشحن التي تعمل لنقل البضائع عبر ميناء عدن ملتزمة بقائمة السلع المحظورة التي أرسلت لها في بداية الحرب، كما أن السلطات المعنية بالتخليص الجمركي في الموانئ التابع للحكومة اليمنية " المعترف بها دوليا " ما تزال تتبع ذات الإجراءات وترفض السماح بإخراج السلع غير الحاصلة على ترخيص من قبل لجنة الاجلاء الإنسانية التابعة للتحالف.

ويمثل استمرار هذه الإجراءات في وضعها الراهن قيودا إضافية على حركة نقل البضائع إلى اليمن لاسيما في ظل ما تعيشه اليمن من تدهور اقتصادي، ومعاناة إنسانية. ويمكن الإشارة هنا إلى جملة من التداعيات لاستمرار حظر استيراد السلع دون ترخيص مسبق كالتالي:

- لجأ بعض المستوردين إلى استيراد بعض السلع المحظورة عبر الموانئ البرية شرق اليمن، حيث يتم دفع كلفة إضافية لعملية النقل البري تنعكس على سعر السلعة وتصل إلى المستهلك بأضعاف سعرها العادل والطبيعي، ناهيك عن صعوبة ضبط المواصفات والمقاييس لتلك السلع حيث تتدفع سلع رديئة إلى السوق تتسبب في خسائر اقتصادية كبيرة للاقتصاد اليمني.

- تشكل بعض السلع المحظورة أهمية كبيرة لعمليات الإنتاج الاقتصادي والتنموي لاسيما مدخلات الصناعة او قطع غيار المصانع والمعدات التي تتطلبها العملية الإنتاجية في البلد.

- تتطلب عملية استخراج الترخيص من وزارة النقل وخلية الاجلاء الإنسانية في التحالف أيام وأسابيع وبالتالي فإن هذا التأخير يمثل كلفة إضافية على التاجر والمستهلك وبالتالي فإن وصول تلك السلع إلى

- أدى استمرار حظر استيراد العديد من السلع بما فيها الأسمدة والمبيدات الزراعية إلى زيادة كميات الأسمدة المهربة وغير المطابقة للمواصفات والمقاييس والتي يمثل دخولها إلى اليمن خطورة كبيرة على القطاع الزراعي والمستهلكين.

- يمثل استمرار حظر السلع فرصة للابتزاز وفرض مزيد من الجبايات والاتاوات غير الرسمية لصالح بعض الافراد او الجهات في الموانئ اليمنية.

- لم يعد هناك مبرر لفرض الحظر على العديد من تلك السلع المشمولة بقائمة الحظر لاسيما وأنه هذه الإجراءات اتخذت في بداية الحرب لضمان عدم استخدامها لأغراض عسكرية من قبل جماعة الحوثي، لكن الواقع الراهن تغير وأصبحت تلك السلع تدخل إلى ميناء الحديدة في المرحلة الأخيرة، وبالتالي فإنه مبرر الحظر قد سقط عمليا ولا توجد أي مبررات تسند بقاءه.

الخطوات المطلوبة

إن الغاء ومراجعة قائمة السلع المحظورة يمثل أهمية ملحة، كونها ستخفف الأعباء والكلف الإضافية على المنتجات التي يحتاجها المواطن اليمني، وتسهم بصورة مباشرة في انتعاش الحركة التجارية وتحسين الموارد الرسمية للسلطات الرسمية. لذا فإن من المهم وبصورة عاجلة العمل على التالي:

- إعادة النظر في قائمة السلع المحظورة وبحيث تقتصر عملية الحظر على السلع الخطرة غير المسموح باستيرادها وفقا للقوانين الوطنية بهذا الشأن.

- إلغاء آلية الحصول على تراخيص لاستيراد السلع المحظورة والعمل بآلية الاستيراد ما قبل الحرب وبحيث تتوجه السلع مباشرة إلى ميناء عدن.

- السماح بإستيراد السلع وشحنها بصورة مباشرة إلى ميناء عدن ووضع آلية سهلة وعملية للتفتيش على تلك السلع عند وصولها إلى الموانئ الحكومية.

- مراسلة شركات الشحن الدولية والإقليمية والمحلية لإعادة النظر في قائمة السلع المحظورة وتحديث القائمة ولذلك لضمان سلاسة استيراد السلع ودخولها إلى الموانئ اليمنية دون عوائق.

مصادر ومراجع

١ - نص قرار مجلس الامن رقم ٢٢١٦ الصادر في ١٤ ابريل ٢٠١٥م، وقد تم الاطلاع عليه من خلال الرابط التالي

https://hritc.co/wp-content/uploads/٢٠٢٠/٠٥/قرار-مجلس-الأمن-التابع-للأمم-المت-حدة-رقم-٢٢١٦.pdf

٢ - نص قرار مجلس الامن رقم ٢٢١٦، مرجع سابق.

٣ - مقالة بعنوان : منع التحالف للمساعدات والوقود يهدد المدنيين في اليمن، نشرت من قبل منظمة هيومن رايتس ووتش، في ٢٧ سبتمبر ٢٠١٧، من خلال الرابط التالي :

https://www.hrw.org/ar/news/٣٠٩٣٩٠/٢٧/٠٩/٢٠١٧

٤ - ورقة حول كلف الشحن البحري والمعاملات الجمركية والتخليص والنقل، خالد عبدالواحد، ص ٢

مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي أحد أهم منظمات المجتمع المدني اليمنية التي تعمل في الشأن الاقتصادي والتوعية بالقضايا الاقتصادية وتعزيز الشفافية والحكم الرشيد ومشاركة المواطنين في صنع القرار، والعمل على إيجاد إعلام مهني ومحترف.

https://economicmedia.net/

فريق الاصلاحات الاقتصادية مبادرة طوعية يتألف من نخبة من القطاع الخاص في اليمن بالإضافة الى خبراء اقتصاديين وذلك بهدف تمكين القطاع الخاص اليمني من الاسهام بشكل موحد وفعال في صناعة القرار والمشاركة في وضع الرؤى والاستراتيجيات والسياسات لتعزيز الاصلاحات الاقتصادية وتحفيز النمو الاقتصادي في اليمن، وذلك من خلال تعبئة الطاقات الفردية في مختلف القطاعات في مختلف المناطق اليمنية.

www.economicmedia.net
economicmedia@gmail.com
@Economicmedia
Economicmedia

اليمن ـ تعز - حي الدحي
٢٤٩٣٠٦ ـ٤ـ٠٠٩٦٧